نظرا لأهمية موقعها الجيوسياسي

هل عادت آسيا الوسطى ساحة للصراع العالمي؟

الوفاق/ آسيا الوسطى هي الآن ساحة المعركة الرئيسية في اللعبة الكبرى الجديدة التي تجري بين الولايات المتحدة وشركائها الاستراتيجيين الصين وروسيا. على الرغم من أن اللعبة الكبرى الأساسية بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية، إلا أنها في الواقع لم تنتهِ أبداً وتوسعت فقط لتشمل تحالف الولايات المتحدة-بريطانيا مقابل تحالف الاتحاد السوفييتي وبعد ذلك الولايات المتحدة-الاتحاد الأوروبي مقابل روسيا. وفقاًللعبة الجيوسياسية التي صممتها بريطانيا في عام ١٩٠٤، اعتُبرت هارتلند "المحور التاريخي" الذي يبدوأنه يستعيدأهميته التاريخية في القرن الحادي والعشرين: كمحفز رئيسي لعالم متعدد الأقطاب الناشئ. لذلك لا يستغرب أن تسعى جميع القوى الكبرى إلى الحضور في آسيا الوسطى: الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند وإيران وتركيا واليابان إلى حدما.

من بين الدول الخمس في آسيا الوسطى، أربع دول هي أعضاء كاملين في منظمة شنغهاي للتعاون: كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وقدتنضم بعض الدول مثل كازاخستان قريباً إلى مجموعة بريكس بلس. تواجه الولايات المتحدة حالياً روسيا والصين مباشرة على عدة جبهات جيوسياسية - بما في ذلك الجبهات السياسية والاقتصادية والمالية - في محاولة للتأثير على آسيا الوسطى. وتصحب هذا تعليمات وإجراءات إمبريالية (غربية) مع التهديدات والإنذارات. ففي حالة واحدة فقط، قبل أربعة أشهر، قام ممثلون عن وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخزانة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية بزيارة لآسيا الوسطى مع "مقترحات" كاملة تتضمن تهديدات صريحة أو ضمنية. وكانت الرسالة الرئيسية لهذه الزيارة: إذا ساعدتم روسيا بأي شكل من الأشكال أو حتى تاجرتم معها، فستواجهون عقوبات ثانوية.

تنافس عالمي

لا يمكن العثور على مكان أفضل آسيا الوسطى لمراقبة اللعبة السياسية الحالية ،التقاطع التجاري التاريخي بين الصين والهند وبارثيا وإيران، ونقطة تقاطع هامة للغاية للتوجهات الثقافية الشرقية-الغربية، والزرادشتية والإسلام. استفاد التجار السغديون الذين حكموا المنطقة من تعزيز التجارة بين الصين والإمبراطورية البيزنطية، والنخبة الصينية على دراية تامة بكل ما سبق، وهذا هو المحفز الرئيسي وراء مفهوم طريق الحرير الجديد المعروف رسميًا باسم مبادرة الحزام والطريق الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في كازاخستان قبل ١٠ سنوات. تأمل بكين من خلال هذه المبادرة في إعادة ربط نفسها مع جيرانها الغربيين كممر ضروري لزيادة التجارة والاتصالات عبر أوراسيا بأكملها.

تتكامل بكين وموسكو فيما يتعلق بعلاقاتهما مع آسيا الوسطى دائمًا على أساس مبدأ التعاون الاستراتيجي. شارك البلدان منذ عام ١٩٩٨ في التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي مع آسيا الوسطى. ومنظمة شنغهاي للتعاون، التي تأسست عام ٢٠٠١، هي أيضًا نتاج حقيقي لاستراتيجية روسيا والصين المشتركة. لكن كيفية رد فعل دول آسيا الوسطى على هذه المنافسة بين روسيا و الصين من جهة و الولايات المتحدة و اروبا من جهة أخرى هو أمر متعدد المستويات. على سبيل المثال، تتبع طاجيكستان الهشة اقتصاديًا والمعتمدة بشدة على السوق الروسية رسميًا سياسة "الأبواب المفتوحة" لأي تعاون، بما في ذلك مع الغرب. أنشأت كازاخستان والولايات المتحدة "مجلس التعاون الاستراتيجي" (وكان آخر اجتماع لهما في أواخر العام الماضي). لدى أوزبكستان والولايات المتحدة تنسيق "حوار الشراكة الاستراتيجية" الذي أطلق في أواخر عام ٢٠٢١. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضًا للسير على نفس المسار، ولا سيما في كازاخستان، التي يأتي ما يزيد عن ٣٠٪ من تجارتها الخارجية (٣٩ مليار دولار) والاستثمار الأجنبي المباشر (١٢,٥ مليار دولار) من أوروبا. وحقق الرئيس الأوزبكي شوكت ميرضياييف أيضًا اتفاقات تجارية بقيمة ٩ مليارات دولار خلال زيارته لألمانيا قبل ثلاثة أشهر.

لا يمكن العثور على مكان أفضل من آسيا الوسطى لمراقبة اللعبة السياسية الحالية، التقاطع التجاري التاريخي بين الصين والهند وإيران، ونقطة تقاطع هامة للغاية للتوجهات الثقافية الشرقية-الغربية، والزرادشتية والإسلام

وخلال العقد الماضي منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق الصينية، استثمر الاتحاد الأوروبي حوالي ١٢٠ مليار دولار في جميع أنحاء آسيا الوسطى: ليست هذه أرقامًا صغيرة (٤٠٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة) ولكنها لا تزال أقل من التزامات الصين. وكما هو متوقع، يركز الغرب هناك على كازاخستان، الغنية بالنفط والغاز. تمثل التجارة بين الولايات المتحدة وكازاخستان ٨٦٪ من إجمالي التجارة الأمريكية مع آسيا الوسطى، والتي بلغت ٣,٨ مليار دولار العام الماضي. في المقابل، تمثل التجارة الأمريكية مع أوزبكستان ٧٪ فقط من إجمالي التجارة الأمريكية مع هذه المنطقة. ويمكن القول بثقة إن معظم أقطاب آسيا الوسطى الأربعة في منظمة شنغهاي للتعاون (كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) يمارسون "دبلوماسية متعددة الأوجه" لتجنب إثارة غضب الغرب.

روسيا ودول آسيا الوسطى

يبدو أن العقوبات الغربية على روسيا انتهت في النهاية بمنفعة عدد من اللاعبين في آسيا الوسطى. نظرًا لارتباط اقتصاد آسيا الوسطى ارتباطًا وثيقًا بروسيا، ارتفعت صادرات هذه الدول بشكل كبير منذ بدء العقوبات الدولية على موسكو - وبالتحديد بنفس القدر الذي زادت به وارداتها من أوروبا. انتقلت أيضًا بعض الشركات الأوروبية إلى هناك بعد مغادرة روسيا. وفي الوقت نفسه، انتقل عشرات الآلاف من الروس الأثرياء نسبيًا إلى هناك أيضاً بعد بدء التعبئة العامة للقوات الروسية، مما منح العديد من عمال آسيا الوسطى، لا سيما في موسكو وسانت بطرسبرغ، وظائف جديدة. على سبيل المثال، بلغت التحويلات إلى أوزبكستان العام الماضي ١٦,٩ مليار دولار، منها ١٤,٥ مليار دولار (٨٥٪) أرسلها عمال أوزبك المهاجرون العاملون في روسيا. ومن ناحية أخرى، توقع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير نموًا اقتصاديًا بنسبة ٥,٢٪ في منطقة آسيا الوسطى في عام ٢٠٢٣ و ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤. وهذا الازدهار الاقتصادي واضح جليًا في سمرقند. فالمدينة تشهد حاليًا عمليات بناء وإعادة إعمار ضخمة. وفي طشقند، تبني حكومة أوزبكستان مركزًا للتجارة عبر أوراسيا.

على الرغم من أن علاقة دول آسيا الوسطى مع روسيا لا تزال عاملاً جيوسياسيًا رئيسيًا في جميع أنحاء المنطقة،و لروسيا نفوذ قوي هناك، إلا أنه مؤخراً وربما نستطيع أن نذكر بعض الشوائب التي أثرت على هذه العلاقة. خذكازاخستان على سبيل المثال، التي يبلغ طول حدودها مع روسيا ٧٥٠٠ كم (ولم تنشب أبدًا أي منازعات حدودية بين البلدين). خلال الاتحاد السوفيتي، كان يُطلق على الدول الخمس الوسطى الآسيوية اسم "آسيا الوسطى وكازاخستان"، لأن جزءًا كبيرًا من كازاخستان يقع في جنوب غرب سيبيريا بالقرب من أوروبا، ولذلك تعتبر أستانا نفسها أساسًا أوراسية - لذا لا عجب أنها سعت دائمًا إلى الاندماج الأوراسي. وفي المنتدى الاقتصادي بسانت بطرسبرج العام الماضي، أبلغ الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصيًا أن أستانا لن تعترف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك. ومع ذلك، يُصر الدبلوماسيون الكازاخ دائمًا على أن بلادهم لا يمكن أن تكون بوابة للتحايل على العقوبات الغربية ضد روسيا - على الرغم من أن هذا ما يحدث في كثير من الأحيان في الظل. كما ألغت قيرغيزستان التدريبات العسكرية المشتركة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على الرغم من أن السبب في ذلك لم تكن روسيا، بل كانت مشاكل الحدود مع طاجيكستان. ومن ناحية أخرى، اقترح بوتين مؤخرًا إنشاء اتحاد غازي ثلاثي الأطراف بين روسيا وكازاخستان وأوزبكستان. ومع ذلك، لم يحدث شيء حتى الآن بشأن تنفيذ هذا الاقتراح وربما لن يحدث في المستقبل. لكن يجب اعتبار كل هذا انتكاسات طفيفة لموسكو. العام الماضي، زار بوتين لأول مرة منذ فترة طويلة الدول الخمس الوسطى الآسيوية. كما عقدوا قمة مشتركة، وتدرك الدبلوماسية الروسية تمامًا الرغبة الغربية الشديدة في إخراج منطقة آسيا الوسطى من نفوذ موسكو. على الرغم من أن هذه الرغبة تتجاوز الاستراتيجية الرسمية للولايات المتحدة تجاه آسيا الوسطى للفترة ٢٠٢٥-٢٠١٩ - بالنظر إلى فشل الولايات المتحدة في أفغانستان والفشل الوشيك لحلف شمال الأطلسي في أوكرانيا.

بقدر الأهمية الروسية لآسيا الوسطى، فإن النموذج الصيني أيضاً هو نموذج ناجح للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد دول هذه المنطقة، ولكن في المقابل، ماذا يقدم الغرب لهذه الدول؟

الغرب الأجنبي

بقدر الأهمية الروسية لآسيا الوسطى، فإن النموذج الصيني أيضاً هو نموذج ناجح للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد دول هذه المنطقة، و لكن في المقابل، ماذا يقدم الغرب لهذه الدول؟ وباختصار، إستراتيجية الغرب هي: "فرق تسد واحكم". وعلى هذا الأساس، يستخدم الغرب عناصر إرهابية محلية مخلصة له مثل داعش - خراسان كأداة لزعزعة الاستقرار السياسي في أضعف النقاط في آسيا الوسطى، من وادي فرغانة إلى الحدود الأفغانية الطاجيكية. يقدم المحلل الطاجيكي رستم حيدروف تحليلاً موجزًا ودقيقًا للعلاقات الغربية-آسيا الوسطى:"الغرب مجتمعاً هو أجنبي عنا ثقافيًا ،ولا يوجد ظاهرة أو حدث أو عنصر من عناصر الثقافة الحديثة يمكن أن يشكل أساسًا لإقامة علاقة وتقارب بين أمريكا والاتحاد الأوروبي من ناحية وآسيا الوسطى من ناحية أخرى. لا يعرف الأمريكيون والأوروبيون شيئًا عن ثقافة وعقلية أو تقاليد شعوب آسيا الوسطى، وبالتالي لا يستطيعون ولن يتمكنوا من التفاعل معنا، وعلى هذا الأساس، لا ترى آسيا الوسطى ازدهارًا اقتصاديًا في ارتباطها بالديمقراطية الليبرالية الغربية التي هي في الأساس مفهوم غريب عن دول المنطقة".

● أخبار قصيرة

مساعدة أممية لأفغانستان في مشاريع إدارة المياه

ناقش "ملا عبد اللطيف منصور"، وزير الطاقة والمياه في حكومة طالبان المؤقتة في أفغانستان، مع "نيكولاس جورج"، رئيس مكتب خدمات المشاريع في الأمم المتحدة في أفغانستان، إدارة المياه في هذا البلد. وأكد في هذا اللقاء على ضرورة مساعدة المنظمات الدولية للشعب الأفغاني في إدارة المياه في الظروف الراهنة. وبحسب تصريحات "غلام جيلاني حق برست"، رئيس الإعلام في وزارة الطاقة والمياه الأفغانية، كانت حالة الجفاف وانخفاض موارد المياه في هذا البلد من بين محاور حوار الطرفين. وقال رئيس مكتب خدمات المشاريع في الأمم المتحدة لأفغانستان إنه مستعد لتنفيذ مشاريع إدارة المياه وأن وزارة الطاقة والمياه الأفغانية يجب أن تتعاون في تنفيذها.

الإتحاد الأوروبي يخدع اوكرانيا

نقلا عن روسيا اليوم، قال جان كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية السابق، في حوار مع "Augsburger Allgemeine" إن الاتحاد الأوروبي يخدع أوكرانيا بإيهامها بالأمل الزائف في انضمامها سريعا إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تسريع عملية انضمام هذا البلد إلى الاتحاد. وأضاف يونكر في تصريحاته: "بعض التصريحات في أوروبا تهدف إلى إقناع الأوكرانيين بانضمام سريع لبلدهم إلى الاتحاد. هذه التصريحات تزعجني". وأوضح: "لا أعتقد أن عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي ستكون مفيدة لهذا الاتحاد؛ لأن الفساد قد اخترق نظام كييف إلى العظم وأوكرانيا يجب أن تجري إصلاحات داخلية واسعة".

النيجر: انسحاب الفرنسيين سيتم بالتنسيق مع قادة الإنقلاب

أكد المجلس العسكري في النيجر ، أن عملية انسحاب القوات الفرنسية التي ستبدأ قبل نهاية الأسبوع، ستجري بتنسيق و"تحت حماية الجيش النيجري". وقال المجلس في بيان بثه التلفزيون إن "اجتماعا تنسيقيا" عقد يوم الخميس بين مسؤولين عسكريين فرنسيين ونيجريين في زيندر "للاتفاق على كيفية انسحاب القوات الفرنسية المتواجدة في النيجر، بهدف مشترك هو إنهاء هذه العملية بشكل منظم وسلس قبل ١ يناير ٢٠٢٤". وأنشئت خلية تنسيق "لتسهيل وتنظيم عمليات الانفصال المستقبلية والتأكد من أنها ستتم في ظروف آمنة تحت رعاية القوات المسلحة النيجرية". وستبدأ المرحلة الأولى "قبل نهاية الأسبوع" مع "خروج دفعة أولى من الجنود والمعدات من النيجر إلى فرنسا".

بلجيكا.. شكوى المسلمين ضد قانون يقيد حرية العبادة

الوفاق/ وفقا لتقرير قسم الشؤون الدولية في وكالة أنباء تقريب، ذكر موقع "ت. ار. ت" الفرنسي أنه وفقا لبيان صحفي نشرته مؤسسة دينية بلجيكية يوم الخميس الفائت، فإن نص شكوى المسلمين ضد قانون إقليم فلاندرز، الصادر في أكتوبر ٢٠٢١، يحظى بدعم مجلس التنسيق الإسلامي في بلجيكا، والذي يضم اتحاد المسلمين والاتحاد الإسلامي واتحاد المساجد الألبانية في بلجيكا. المسلمون احتجوا على قانون فلاندرز، الذي يحدد "آلية الاعتراف بالجماعات الدينية المحلية، والالتزامات المفروضة على المسؤولين الدينيين، والرقابة على هذه الالتزامات، وكذلك التنظيم المادي والاستغلال لأماكن العبادة المعترف بها.

وكانت المؤسسات الإسلامية في بلجيكا قد رفعت دعوى سابقة أمام المحكمة الدستورية العليا ضد القانون، معتبرة أنه ينتهك حرية الدين والعبادة. وأعلنت المحكمة أنها ألغت المواد ٧ و٩ و١٦ و١٧ من هذا القانون، معتبرة أنها تتعارض مع حرية الدين والعبادة. وأعلنت المحكمة الدستورية العليا في بلجيكا أنها ألغت القوانين المتعلقة بـ"الحظر على أماكن العبادة من إقامة اتصالات مباشرة أو غير مباشرة مع دولة أخرى أو اتصالات مالية مباشرة أو غير مباشرة مع دول أخرى أو تأمين رواتب خطباء المساجد من قبل دولة أخرى"، ولكن المؤسسات المرتبطة بالجالية المسلمة اعتبرت هذا التحرك غير كافٍ، ورفعت دعوى بشأن بنود أخرى من هذا القانون لم تُلغَ، تحت عنوان "الغموض القانوني"،وتشمل هذه البنود قضايا مثل حظر عضوية أئمة الجماعات في جمعيات التواصل مع دول أخرى والإشراف على الجماعات الدينية.